خلافا لابي يوسف من الحنفية والمزني منا في قولهما بمقتضى التسوية في ذلك
بما لحديث ابي داود لا يبولن احدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه من
الجنابة فالبول فيه بجسمه بشرط كما هو معلوم وذلك حكمة النهي قال
ابو يوسف فلذا الاغتسال فيه للقران بينهما ووافقه اصحابه في الحكم لدليل
غير القران وخالفه المزني فيه لما رجح على القران في ان الماء المستعمل في الحدث
طاهر لا نجس ويكفي في حكمة النهي ذلك الطهورية الثاني من الخصصات
المتصلة الشرط تحتي صيغته وهو اي الشرط نفسه ما يلزم من عدمه العدم
ولا يلزم من وجوده لذاته اخذ ذلك لفهم الاول من المانع فانه لا يلزم من عدمه شيء
وبالثاني من السبب فانه يلزم من وجوده الوجود ولا لثالث من مقارنة الشرط
للسبب فيلزم الوجود كوجود الحول الذي هو شرط لوجوب الزكاة مع النصاب
الذي هو سبب للوجوب ومن مقارنته للمانع كالدين على القول بانه مانع
من وجوب الزكاة فيلزم العدم فلزوم الوجود والعدم في ذلك لوجود السبب
والمانع لا لذات الشرط ثم هو عقلي كالحياة للعلم وشرعي كالطهارة للصلاة
وعادي كنصب السلم لصعود السطح ولغوي وهو المخصص كما في اكرم بني
تميم ان جاؤا اي الكاملين منهم فيعدم الاكرام المامور به بانعدام المجيء ووجوده
بوجوده اذا امتثل الامر وهو اي الشرط المخصص الاستثنا اتصالا في
وجوبه هنا بخلاف المتقدم على الاصح الاتي لما تقدم من ان اصله في ان الا هو
صيغة شرط وقيل بحسب اتفاقا الشرط اتفاقا وعليه اقتصر المصنف في شرح
المنهاج حيث قال لا يعلم في ذلك نزاعا واولي من الاستثنا بالعود الى الكل
اي كل الجمل المتقدمة عليه نحو اكرم بني تميم واحسن الى ربيعة واخلع على مضر ان
جاوزك على الاصح وقيل يعود الى الكل اتفاقا والفرق ان الشرط له صدر الكلام
فهو متقدم تقديرا بخلاف الاستثنا ومنعف بانه انما يتقدم على المعقب
به فقط وعود اخراج الاكثر ونادرا نحو اكرم بني تميم ان كانوا علما وكرم جارهم

اكثر

اكثر بخلاف الاستثنا في اخراج الاكثر فيه خلاف تقدم وفي حكاية الوفاق نظر
لما قدمه من القول بانه لا يبقى قريب من مدلول العام الا ان يريد وفاق
من خالف في الاستثنا فتحفظ الثالث من الخصصات المتصلة الصفة نحو
اكرم بني تميم العلماء خرج بالعلماء غيرهم وهي كالاستثنا في العود فتعود الى الكل
المتعدد على الاصح ولو تعددت نحو وقفت على اولادي واولادهم المحتاجين
وقفت على محتاجي اولادي واولادهم فتعود الوصف في الاول الى
الاولاد مع اولادهم وفي الثاني الى اولاد الاولاد مع الاولاد وقيل
لا اما المتوسطة نحو وقفت على اولادي المحتاجين واولادهم قال المصنف
بعد قوله للفهم فيها نقلا ما لم يختار اختصاصها باولية وحمل ان يقال نعود الى كل
ما يليها الرابع من المخصصات المتصلة الغاية نحو اكرم بني تميم الى ان يدخلوا
خرج حال عصيانهم فلا يكرمون فيه وهي كالاستثنا في العود فتعود الى كل ما
تقدمها على الاصح نحو اكرم بني تميم واحسن الى ربيعة وتعطف على مضر الى ان
يدخلوا والمراد بالغاية غاية تقدمها عموم يشملها ولولاها لشملها مثلا تقدم وشمل قوله
تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله الى قوله حتى يعطوا الجزية فانها لولاها لشملت
القتال بعد اعطاء الجزية ام لا اما مثل قوله تعالى سلام هي حتى مطلع الفجر
من غاية لم تشملها عموم فيها فان طلوع الفجر ليس من الليلة حتى تشمله للتحقيق
العموم فيما قبلها كعموم الليلة لاجزائها في الاية لا للتخصيص ولذا قولهم سرت
فقلت اصابعه من الخنصر الى السبابة كسرا ولها وثالثها فان الغاية فيه لتحقيق
العموم اي اصابعه جميعها بان قطع ما عدى المذكورين قطعيها واوضح
من ذلك من الخنصر الى الابهام كما عبرته في شرح المختصر والمنهاج وعد ذلك
الى ما هنا لما فيه من التسمح مع اللاغية المجوحة الى التدقيق في مهم المراد
وذكر مثال لان الغاية في الثاني من المعنا خلافا في الاول الخامس
من المخصصات المتصلة بدل البعض من الكل كاكرم ابن الكاتب نحو اكرم النا